RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 2, March 2023

Received: 04/01/2023 **Accepted:** 17/01/2023 **Published:** 01/03/2023

ECONOMY AND SOCIETY IN THE OTTOMAN ERA TLEMCEN (10-13 AH / 16-19 AD)

-STUDY MODELS IN ARCHIVAL DOCUMENTS-

Mohammed BENADDI [1]

Dr, University of Tlemcen, Algeria

Abstract:

Like other cities, the city of Tlemcen enjoyed a distinguished geographical location that was evident in the prosperity of economic life, as well as the diversity of social life, where the Tlemcen society knew several different and distinct population groups and classes that had their impact and presence on the general situation in Algeria throughout the ages and the Ottoman period in particular. The student of the history of Tlemcen during the Ottoman era faces a number of difficulties in covering the history of this region during the Ottoman era, including the lack of scientific source material that dates it, especially if the subject is related to the economic and social aspects.

In the face of this scarcity of scientific material, the researcher resorts to knocking on the door of archival documents, which are among the most important sources that allow the historian and researcher to investigate facts about this city, including what relates to crafts and industries, commercial exchanges, agricultural and agricultural activity, as well as customs, traditions, celebrations, and sales and purchase contracts. Marriage, inheritance...etc. The documents represent one of the most important sources against which the nature of economic and social activity in Tlemcen during the Ottoman period is measured in order to extract historical facts. Even more than that, these models of Ottoman documents allow us to delve deeper into the extent of the repercussions of these two activities on the general situation. In Tlemcen, despite the difficult political and military conditions that Tlemcen experienced during this era.

On the other hand, archival documents are important in codifying history with a scientific methodology to ensure the diversity of visions and dissertations through the historical material contained in these documents, and the raw material from which the historian derives the facts on which the historical discourse is based, because it is the material

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.22.41

[1] mohamedbenaaddim3@gmail.com

evidence of them, in addition to providing new data. For historical writing and giving a regional and international dimension to Algerian historical studies in general and Tlemcen in particular.

Key Words: Archival Documents, Economy, Tlemcen Community, Ottoman Era.

الاقتصاد والمجتمع في تلمسان العهد العثماني (10-13هـ/ 16-19 م)

- دراسة نماذج في الوثائق الأرشيفية –

محمد بن عدي

د، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر

الملخص:

حَظيت مدينة تلمسان على غرار مُختلف المُدن موقعًا جغرافيًا متميّزًا ظهر جليًّا في ازدهار الحياة الاقتصادية، فضلاً عن تنوّع الحياة الاجتماعية، أين عرف المجتمع التلمساني عدّة فئات وطبقات سكانيّة متباينة ومتميّزة لها أثرها وحضورها على الوضع العام في الجزائر على مدى العصور والفترة العثمانية على وجه الخصوص، فالدّارس لتاريخ تلمسان خلال العهد العثماني يُواجه جملة من الصّعوبات في تَغطية تاريخ هذه المنطقة إبّان العهد العثماني منها نقص المادة العلمية المصدرية التي تؤرخ لها، خاصة إذا تعلق الموضوع بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

وأمام هاته القلّة للمادة العلمية يَلجأ الباحث إلى طرق باب الوثائق الأرشيفية التي تُعدّ من بين أهم المصادر التي تَسمح للمؤرخ والباحث بتقصي الحقائق حول هذه المدينة حيث منها ما تعلّق على مستوى الحرف والصنائع، المبادلات التجارية، النشاط الزراعي والفلاحي فضلاً عن العادات والتقاليد والاحتفالات وعقود البيع والشراء والزواج والإرث ...الخ، فالوثائق تُمثّل أحد أهم المنابع التي تُقاس عليها طبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في تلمسان إبّان الفترة العثمانية من أجل استخلاص الحقائق التاريخيّة، بل والأكثر من ذلك، تُتيح هذه النماذج من الوثائق العثمانية التعمّق في مدى تداعيات هذين النشاطين على الوضع العام في تلمسان، رغم الظروف السياسية والعسكرية الصّعبة التي عاشتها تلمسان خلال هذا العهد.

ومن زاوية أخرى، فإنّ الوثائق الأرشيفية تُشكّل أهمية في تدوين التاريخ بمنهجية علميّة لضمان تنوع الرؤى والأطروحات من خلال المادة التاريخية التي تَحويها هذه الوثائق، والمادة الخام التي يَستمد المؤرخ منها الحقائق التي يُبنى عليها الخطاب التاريخي، لأنه الدليل المادي عليها، فضلاً عن تقديم مُعطيات جديدة للكتابة التاريخية وإعطاء بُعد إقليمي ودولي للدّراسات التاريخية الجزائرية بشكل عام وتلمسان بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: الوثائق الأرشيفية؛ الاقتصاد؛ المجتمع التلمساني؛ العهد العثماني.

مقدمة:

لطالما شكّلت طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع محور نقاش، وأثارت جدلاً كبيراً وأسالت حبر العديد من الأقلام عبر التاريخ، وذلك لأنّ هذه العلاقة يكتنفها الكثير من الغموض واللبس حيث يتغير النشاط الاقتصادي عندما تتغير الأشكال الاجتماعية أين يستمر ويتطوّر عندما يستمر المجتمع.

وبالعودة إلى تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني وبخاصة تاريخ تلمسان التي تمثّل إحدى الحواضر في بايلك الغرب الجزائري، نجد أنّ هذه الحاضرة عرفت ظروفاً خاصة، تختلف عن بقية الحواضر الأخرى وبالخصوص لمّا أضحت عاصمة للدولة الزيانية. وفي بداية القرن السادس عشر ومع تغلغل الاسبان في الغرب الجزائري باحتلال المرسى الكبير سنة 1505م ووهران 1509م، فقدت تلمسان مكانتها وتراجع دورها وأهميّتها، وممّا زادها تقهقراً، انضوائها تحت لواء الحماية الاسبانية سنة 1512م، بقبول من ملوكها المتخاذلين حين رضوا بدفع الجزية السنوية للإسبان المتمركزين بوهران، ومن ثمة وقع الانفصام بين الحاكم الزياني والمجتمع التلمساني، الأمر الذي فتح الفرصة لعروج بالتدخّل والعمل على السّيطرة عليها بعد نجدة التلمسانيين المسلمين من طغيان الزيانيين وتواطأهم مع الاسبان.

في مُقابل ذلك، شهدت تلمسان في هذه الفترة حياة اقتصادية واجتماعية متميّزة مثلما تُصوّره وتنقله لنا الوثائق الأرشيفية، فقد اكتسب المجتمع التلمساني ثقافة واسعة، ورُقياً حضارياً أخرجته من طور البداوة إلى طور الحضارة، فأعطى بمختلف عناصره وفعالياته أهميّة كبيرة للحياة الاقتصادية بخصائصها المختلفة.

ونظراً لأهمية الموضوع ارتأينا أن نَدرس تاريخ مدينة تلمسان إبّان العهد العثماني، ونَغوص في خصوصيات المجتمع التلمساني، ونُعالج بعض جوانبه الحضارية بخاصة في المجال الاقتصادي للتعرف على أدوارهما في إعطاء تلمسان مكانة تاريخية كبيرة بين الحواضر الأخرى في بايلك الغرب والجزائر عامّة خلال هذا العهد، لذا أدرجنا موضوعنا تحت عنوان " الاقتصاد والمجتمع في تلمسان العهد العثماني (10-13هـ/ 16-19 م) - دراسة نماذج في الوثائق الأرشيفية فطرحنا الإشكالية التالية: كيف يُمكننا استغلال الوثائق الأرشيفية بشكل فعّال في كتابة وتدوين تاريخ تلمسان في العهد العثماني؟ وماهي أهم مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلمسان خلال هذا العهد؟

وبالعودة إلى مضمون الوثائق أمكننا أن نستخلص ونستشفّ تلمسان خلال العهد العثماني فيما يلي:

1- العملة والصناعات:

إنّ ضرب النقود رمز من رموز السيادة والاستقلال (ياغي، صفحة 83)فالسكة هي إحدى شارات الخلافة الهامّة، لذا حرص "خير الدين " دائماً على ضمان هذا الحق للسلطان العثماني، حيث قال مخاطباً أهل مدينة الجزائر: " وقد ظهر لي من الرأي أن نعتمد في حماية هذه المدينة على الله سبحانه وتعالى ونصل بأيدينا بطاعة السلطان الأعظم مولانا السلطان "سليم " نصره الله فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج إليه من آليات الجهاد، ولا يكون ذلك بصرف الخطبة إليه وضرب السكة باسمه، وقال أيضاً : " الرأي أن نصل أيدينا بالقوة الإسلامية، ونعتمد عليه في حماية هذه المدينة ولا يكون ذلك، إلا ببيعته والدخول في طاعته، وذلك بالدعاء له في الخطب على المنابر، وضرب السكة باسمه، لنتفيأ ظل حمايته (مجهول، 1943، صفحة 42) كما تذكر المصادر أنّ هناك نصاً آخر يتعلق بضرب السكة في تلمسان وهو عبارة عن رسالة من "خيرالدين" إلى أتباعه الذين ساعدوا مولاي عبد الله في اعتلائه لعرش تلمسان خلفاً لمولاي المسعود يقول فيها : " ...قد جعلت مولاي عبد الله" سلطانا على أهل تلمسان، فاجعلوا عليه الخلعة الملوكية بشرط

أن تكون السكة والخطبة لمولانا السلطان الأعظم " سليم خان"، ولا مدخل له في شيء من ذلك (الضياف، 1979، صفحة 11)

لقد كانت الصناعة النسيجية من أهم الحرف التي لازمت مدينة تلمسان عبر العصور، فالمنتوجات التلمسانية تتميز بجمالها ووحدة أبعادها وبساطة شكلها. ومساهمة تلمسان كانت دون منافس على مستوى بايلك الغرب نتيجة الإنتاج الهام لمعامل الصوف بها، حيث عرفت مدينة ندرومة بمفردها ما يزيد عن خمس وعشرين محلاً للنسيج (2316، صفحة 40)لقد كانت مدينة تلمسان وندرومة خلال القرن الثامن عشر تعج بالأنشطة الحرفية المتعددة الاختصاصات، والمتمثلة في: صناعة النسيج والجلود، وصناعة الحلي والصناعات الفخارية، والطرز، وعصر الزيتون، وطحن الحبوب، النقش على الخشب، صناعة الأسلحة، وتركيب البارود (جميلة، 2018، صفحة 24).

التجارة والأسواق:

أ- التجارة

تتميّز حواضر بايلك الغرب بموقعها الاستراتيجي والجغرافي، وكذا بعدها التّاريخي فقد ساهمت الظروف الطبيعية والسياسية في أن تجعل هذه الحواضر بؤر تستقطب طرق المواصلات، وتتحكم في حركة النقل والتبادل التجاري، فالمدينة تغدّي الطريق والطريق يمون المدينة وكثيرا ما أخد الطريق نفساً جديداً لمروره عبر عدّة مدن هامة، وبذلك ساهم في النشاط الاقتصادي (2316، صفحة 18)ولقد اتّصفت مدينة تلمسان بحركة تجاريّة مكثّفة، حيث تردّد على سوقها كل القبائل المجاورة لها من منطقة ندرومة وبني سنوس وهنين وجبال ترارة.

كانت مدينة تلمسان تتصل بميناءين هامين، أولهما ميناء هنين الذي يبعد عنها بنحو 34ميلاً، والثاني قلعة أرشقول الواقعة على بعد 34ميلاً شمال تلمسان، تتصل بتلمسان من ناحية الجنوب، حيث يوجد طريق ينزل إلى اليابس (الوزان، صفحة 16) كان هاذين الميناءين ذو أهمية كبيرة لتجارة تلمسان الخارجية في العهد الزياني، لتتواصل هذه الأهمية حتى العهد العثماني، خاصة عندما كانت وهران تحت وطأة الاحتلال الإسباني (كربخال، 1989، الصفحات 294-298)كما لا يمكن إغفال أهمية المسلك يربط تلمسان بمدينة ندرومة، وهو في الواقع يشكل جزءاً من الطريق الرابط تلمسان ووجدة.

ب -الأسواق:

الأسواق من المرافق الحيوية والضرورية لأي دولة، ولا تقتصر أهميتها في كونها مجالاً لتبادل السلع والمنافع، بل إنها تعكس ذلك الطابع والعمق الاجتماعي بين عناصر اجتماعية مختلفة، فهي ترتاد من قبل العامة والخاصة والنساء والرجال يومياً، إذ تعكس بالفعل ذلك المزيج والخلط واضحاً على شكل مجموعات بشرية اجتمعت في مكان معيّن ومحدد بغرض البيع والشراء، حيث مثّلت عصب الحياة الاقتصادية مرافق الأسواق ورواده، ولقد كانت الأسواق مهمّة جدّاً بالنسبة للسلطات العثمانية، كوننا ندرس هذه الفترة من تاريخ الجزائر، حيث شجّعت على إقامتها في المناطق الخاضعة لقبائل المخزن، وأمام كثرة الحرف والصناعات في تلمسان خلال العهد العثماني، كان من الضروري تسويق إنتاجها، حيث تذكر لنا الوثائق الأرشيفية أنّ المبادلات التجارية كانت تتمّ عن طريق الأسواق الأسبوعية (Mauroy,

(Mercier, 1928, p. 340 ,1852, p. 272)حيث شكّلت نقطة التقاء وتبادل بين سكان الريف والمناطق المجاورة المنتوجات المصنعة، كما تذكر بعض الدّراسات أنّ سوق تلمسان اليومي مان أهم سوق في بايلك الغرب، ومن بين الأسواق التي كانت تتميز بها تلمسان ونواحيها ندرومة كل يوم خميس الذي كان يقصده التّجار من كل المدن سيما من وجدة ومغنية والحواضر المجاورة.

3- الزواج والزفاف:

يُشكّل الزواج رُكناً اجتماعياً خاصاً وهاماً في حياة التلمسانيين عامّة، وهو من الاحتفالات الشعبية لهذا المجتمع ، الذي يتّسم بالطابع الذوقي وهو ما رأيناه في معظم الاحتفالات القائمة عند بني زيّان، لاسيما في عرض موائد الطعام وقرع الطبول والمزامير، بما في ذلك تنظيم حفلات موسيقية وغنائيّة التي غالباً ما تكون السلطة هي الجهة المشرفة على كلّ ذلك، فالزواج يعتبر من بين أهم النظم الاجتماعية وأساس تكوين الأسرة والمجتمع ،من خلال تنشئة الأفراد تحت سقف الرابطة الشرعية بين الجنسين والأمثال للمعايير الاجتماعية والدينية، وعليه يكون الزواج أصل الأسرة وجوهر تكوينها، فلا يمكن لأي علاقة بين الرجل والمرأة أن تصل إلى قداسة الزواج ما دامت هذه العلاقة لم تخضع لمبادئ وقوانين المجتمع ولهذا فإن الزواج هو الوسيلة الوحيدة التي تنظم حياة الفرد (أسماء، 2015، صفحة 46) ومن شروط الزواج الخطبة، وعليها يتقدم الرجل إلى أهل المرأة قاصدًا الزواج من البنت والأمر الثاني وهو العقد ويتم بموافقة القاضي بعد موافقة الأب، ووجود شاهدين، وموافقة البنت والولد وتحديد الصداق ثم يدعوا الخاطب إلى قراءة الفاتحة بالمسجد، والأمر الثالث وهو الصداق الذي هو مقدار من المال أو المتاع يقدمه الرجل للمرأة (حساني، تاريخ الدولة الزيانية، 2009، الصفحات 199-201) يقول مارمول كاربخال عن هذه العادة: " فبعد مراحل الزواج المتعارف عليها، من خطوبة وما يتخلّلها من شروط وأعراف يأتي حفل الزفاف مركزاً على اسعاد الزوجان في ارتباط وميثاق غليظ، إلا أنّ تنظيم الأعياد والأعراس والفرش والولائم أقل بهجة وأناقة ممّا كانت عليه في فاس (كربخال، 1989، الصفحات 300-301)رغم تقارب المجتمعان في الكثير من العادات الاحتفاليّة. عِلاوة على ذلك يَتمُّ الاحتفال في تلمسان فقد وهو ما ذكره الحسن الوزان وما بينّه خلال القرن 16م، فهو نفس الاحتفال الذي يعيشه المجتمع التلمساني في الفترة المعاصرة، أو الفترة الراهنة إن صحّ التعبير، ويقول في هذا الجانب: **"أنّه إذا ما تم العقد بالثقة ورضا الطرفين استدعى الخاطب جميع الطرفين لتناول طعام الغداء معه، ويقدم لهم الفطائر والمشوي والعسل كما يستدعي أبو المخطوبة من جهة أصحابه لتناول الطعام معه** (الوزان، صفحة 254)

ويَستعرض المؤلّف بارجيس تقاليد التلمسانيين بالاحتفال بالزواج، حيث يرافق العريس فرقة موسيقية في تنقلاته وتوقفاته، زيادة على عدد من الشعراء والموسيقيين والمدعوين الذين يوصلونه إلى بيت الزوجية وهو مرتدياً اللباس التقليدي الأشهر عند التلمسانيين وهو البرنوس، أمّا العروس كانت ترتدي لباس يسمى الشدّة التلمسانية هو عبارة عن لباس للمرأة فاخر مكلل بالحلي والمجوهرات ترتديه العروس يوم زفافها وقد تميزت به مدينة تلمسان بصفة خاصة والغرب الجزائري بصفة عامة وهو اللباس الذي ظل معروفاً إلى **يومنا هذا()** فعندما يذهب الزوج ليأخذ زوجته إلى منزله يدخلها أولاً في صندوق من الخشب مثمن الأضلاع ومغطي بثياب جميلة من الحرير والديباج ويحمل الحاملون على رؤوسهم ويتكون الموكب من أصدقاء أبوي الزوجة والزوج مع المزامير والأبواق والطبول وحملة المشاعل العديدة، هذا ما ذكره الحسن الوزان (الوزان، صفحة 256).

وفي هذا الحفل تحضر الموسيقى على أنواعها وأشكالها كالموسيقى الأندلسية إذا كان الزفاف عند أسرة موريسكية وكذلك الموسيقى التركية عند حفلات الأسر التركية أو الكرغلية، والموسيقى البدوية في زفاف سكان الأرياف ولا يفوتنا الأمر في هذا المقام أن الاحتفال بالزواج قد كان يدوم أكثر من سبعة أيام بالنسبة للطبقة البرجوازية عند المجتمع التلمساني كالأتراك، أو الكراغلة أو الأندلسيين، أما الطبقة المتوسطة أو الفقيرة فقد تكون أيام الاحتفال لا تتعدى يومين على أكثر. يبدو أنّ عادة الاحتفال بالزواج عند التلمسانيين، كانت على درجة كبيرة من البذل والعطاء والاحتفاء عن مختلف الأجناس وهي ظاهرة عامّة خلّدت آثارها إلى اليوم.

من بين القضايا التي عالجها قضاة تلمسان تلك المتعلقة بتقسيم تركات المتوفين على الورثة بناء على نصوص الشريعة الإسلامية، فبعد تحديد مخلفات المتوفى يسجل موثق المحكمة عقدا يتضمن أسماء الورثة ونصيب كلّ واحد منهم، ومن خلال هذا الصنف من العقود يمكننا تحديد مستوى الثروة وأخذ صورة على الواقع المعيشي للمجتمع التلمساني، كما تطلعنا على مكونات التركات التي قد تكون أموالاً أو أثاثاً أو عقارات تختلف قيمتها حسب ثروة المتوفي، كما أنّها تطلعنا على أنّ توزيع الثروة لم يكن يتم إلاّ بعد تصفية ودفع كلّ ما ينفق على تجهيز الميت وإجراءات أخرى والتي تنحصر فيما يلي (بوشنافي، 2008، صفحة 284)

- دفع ما على الميت من ديون.
- دفع أجرة القاضي وكتابه.
- تجهيز الميت من كفن وجنازة.
- التصدق عليه.

فبالعودة إلى العقود يمكننا استخلاص كثير من الحقائق التاريخية حول مجتمع تلمسان، فمثلاً اتفق ورثة المرحوم الحاج المختار بن علال الفخار وهم على التوالي: زوجته الولية خديجة وأبواه المكرم علال وأمه السيدة خديجة وأولاده الأربعة –ولدان وبنتان- من زوجاته ...، وهؤلاء هم كل ورثته، على تقسيم ميراثه، أما مقدار التركة فتمثل في ألف مثقال تمثلت في مسكنه وقطعتي أرض قيمة الكل أربعمائة مثقال كل مثقال يساوي عشرة أواق وستمائة مثقال من الدراهم الفضية، فكان نصيب الزوجة الثمن وهو مائة وخمسة وعشرون مثقالاً، وللأبوين الثلث وقدره ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين مثقالاً وثلث المثقال لكل واحد منهما السدس وقدره مائة وسبعة وستون مثقالاً، وناب للأولاد خمسمائة واثنان وأربعين مثقالاً ناقص ثلث المثقال، نصيب كل بنت من البنتين ستة وسبعين مثقالاً وثمن المثقال ونصيب الولدين الضعف لكل واحد منهما أي مائة واثنين وخمسين مثقالاً وربع (2316، صفحة 47) فالقاضي طبق ما ورد في قوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ (النساء).

الخصومات والنزاعات:

شهد المجتمع التلمساني كغيره من المجتمعات خصومات وخلافات حول قضايا عديدة، شملت القضايا الشرعية أو قضايا المعاملات، فكان القضاة يتدخلون لحلها وإنهاء الخلاف بناء على نصوص الشريعة الإسلامية مصداقاً لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء)، وكان القاضي لا يصدر حكمه في هذا النوع من القضايا إلاّ بعد التحري الدقيق في حيثيات القضية والسماع إلى كلّ أطراف الدعوى والشهود إن وجدوا، وإذا تعذر عليه إصدار حكم نهائي فإنّه يلجأ إلى الاستعانة بأهل الخبرة خاصة إذا تعلق الخصام بقضايا العقارات أو الحرف، ومثال ذلك لجوؤه إلى البنائين، وعلى ضوء تقريرهم يصدر حكمه، وقد يطالب أحد الطرفين بإظهار بينة على ما يدعيه والتي تكون في معظم الأحيان عبارة عن وثيقة شرعية صادرة عن المحكمة، أو جماعة من الشهود يشهدون لصالحه (بوشنافي، 2008، صفحة 304).

ومن نماذج قضايا الخصومات التي عرفها مجتمع تلمسان خلال العهد العثماني نذكر تقسيم الميراث، فإذا كان ذلك يتم في معظم الأحيان باتفاق ورضا كل الورثة، فإن قضايا أخرى وقع فيها الخلاف والخصام، ومن نماذج هذه القضايا ذلك الخلاف الذي نشب بين إخوة وهم رمضان وعلي والحاج و المدعوة عائشة زوجة أبيهم المتوفى المرحوم موسى ولد الأعرج، أما سبب الخلاف فكان مطالبة الزوجة بصداقها وحقها في الميراث، فطال الخصام بين الإخوة والزوجة وعرضت القضية على العديد من القضاة حتى تدخل بعض أصحاب الرأي والحكمة لدفع الطرفين إلى الصلح، فناب رمضان عن إخوته وناب عن عائشة أخوها، أما مضمون الصلح فكان أن يدفع الإخوة للزوجة أربعين ريالاً واقتسام العقار وأثاث الخيمة والفرس وافترقوا صلحاً تاماً قاطعاً للنزاع والحجج صحيحاً (2316، صفحة 3)، ويظهر من الوثائق أن الخلاف حول ميراث المرحوم السيد مختار بن مزيان قد طال واشتد بين الورثة، كما نلمس منها كذلك أن ما خلفه من عقارات وأموال كان كبيراً، أي أن هذه العائلة كانت من أثرياء تلمسان وأعيانها، وقد دفع حب الاستحواذ على هذه الممتلكات ببعض الورثة إلى التزوير في العقود بالكذب والبهتان، فحسب عقد مسجل بيد القاضي السيد محمد بن الحاج مؤرخ بتاريخ أواخر ربيع الثاني 1228/ أبريل 1823م يبطل فيه عقدين كتبهما القاضي عبد القادر بن علي لابني المتوفى السيد المختار، أحمد ومحمد، متهما الأخيرين بخداع القاضي والكذب عليه، ودليله على بطلان العقدين ما يلي:

التأكيد أن السيد أحمد قبض أربعين ريالاً دورو معاينة، ولكن في الحقيقة لم يقبض إلا عشرين ريالاً، والباقي ضمنه السيد محمد فلما طالبه بالدفع ادعى أن آجال الدفع هو شهر كامل.

- ادعاء السيد أحمد أنه وكيل عن زوجة أخيه المتوفى أمة الله آمنة بنت الفقيه المرحوم سعيد ولكن لم يكن له إثبات على ذلك.

- ادعاء السيد محمد أن دار أبيه حبس وليست ملكاً، ولكنه لم يقدم إثباتاً على ذلك.

- وقوع السيد محمد في الخلط، فبعدما ادعى أن أباه لم يترك شيئاً، جاء في الوثيقة التي بين يديه أن أخاه أحمد تنازل له عن الأثاث والمال.

نستشف من القضية السابقة الذكر أن القاضي كان حريصاً في تحري الحقيقة، حيث اعتمد المتخاصمون على قرينة لإثبات صدق دعواهم، إنها العقود – أو الرسوم القضائية- التي تكون مسجلة من قبل قاضي آخر، غير أنّ القاضي

لم يأخذ بما فيها بل عمل على التأكد من صحتها، ولما قرأ مضمونها قراءة تفهم وتوخ وجدها لا تتضمن صحة الادعاء، وأن ما جاء فيها مبني على الكذب والبهتان الذي صدقه القاضي على حسن نية، فحكم ببطلانها ضمانا للحقوق (2316، صفحة 53).

ولكن في كثير من الأحيان قد تكون القضية المطروحة على القاضي معقدة، فيصعب عليه حلها وإصدار حكم فيها، أو قد يحس أحد الأطراف أن الحكم الصادر فيه إجحاف وظلم في جانبه، فيصبح من حقه طرح قضيته على الباي نفسه الذي يستمع إلى شكواه، وعندها يدعو الباي القضاة وأهل الإفتاء للاجتماع والنظر في القضية، ويسمى ذلك بالمجلس العلمي ولكن ما يجب الإشارة إليه أن مهمة المجلس كانت استشارية فقط، فبمجرد الاتفاق على حكم مشترك يشيرون به على القاضي لإصداره باسمه، بحيث لا يصبح نافذاً إلاّ بموافقته. وتطلعنا وثائق محاكم تلمسان على نماذج من هذه القضايا، فبتاريخ أوائل ذي الحجة 1226هـ/ ديسمبر 1811م، عقد مجلس علمي بدار الحكومة، حضره القاضي السيد محمد بن الشيخ المصطفى بن عمارة، والعلامة السيد أحمد والعالم السيد أبا موسى بن السيد الطالب والعالم ابن الحاج عبد القادر بن علي وحاكم البلد السيد محمد قرمانلي وأعوانه وكافة أعضاء الديوان (2316، صفحة 49)

أما عن الأطراف المترافعة أمامه فهناك السيد عبد السلام الصحراوي الذي ناب عن الطالب محمد الكراري في مقابلة السيد محمد بن مختار بن زيان الذي ناب عن أخيه وأخته وزوجة أخيه، وكان مضمون القضية ادعاء الطرف الأول أن موكله وضع لدى السيد محمد بن مزيان المتوفى أمانة تشمل أموالاً ورؤوساً من الماشية وذلك منذ سنين مضت، وأظهر أمام أعضاء المجلس عقدا لتأكيد دعواه، غير أن السيد محمد أنكر عليه ذلك وأكد أنه لم يضع شيئا لدى أخيه، وأظهر بدوره عقداً يثبت ذلك. وأمام ذلك طالب أعضاء المجلس من الطرف الأول إثبات عدم صدق بينة الطرف الثاني لكنه عجز عن ذلك، فطلبوا من الطرفين اللجوء إلى الصلح الذي نص على أن يدفع السيد محمد بن مزيان للسيد محمد الكراري مبلغا قدره أربعين ريالاً، وبذلك أنهي الخصام والخلاف حيث تعهد الكراري بألا يطالب بشيء بعد ذلك (2316، صفحة 49)

الوليمة والعقيقة:

اعتاد المجتمع التلمساني في العهد العثماني على إحياء عادة العقيقة، فهي تمثّل بشرى سارّة تدخل على أفراد البيت البهجة والسرور، حيث أقاموا لذلك الأفراح كتقديم الهدايا لأهل المولود الجديد وتهنئتهم بالبركة ومشاركتهم أجواء الفرحة، وبمناسبة هذه العادة يتمّ إعداد المأكولات بما فيها الحلوى بمختلف أشكالها، وعليه وبعد أن يرزق الزوجين بمولود جديد يؤذن له في أذنه اليمنى، وبعد ذلك تُقام له أجواء احتفاليّة وحتّى في يوم ختانه، فيأتي الأقارب لِتهنئة للأمّ، فاقّم لها الهدايا أو بعض الأموال والنقود كما هي العادة عند المجتمع التلمساني، ويدعون الله أن يكون الطفل من أهل الخير والصلاح وفي سابع يوم من ولادته يتمّ ذبح العقيقة عن المولود، ويحلق رأسه في اليوم ذات، وبعد بلوغ المولود عدّة أشهر من يوم ولادته يُختن في أجواء احتفالية ممتعة، وإضفاء عليها نوع من الغبطة والسرور وإعداد الوليمة لذلك، وعادة ما كان يُقدّم المدعوون نقوداً وهدايا للصبي على ما يتحمله من ألم.

وكذلك من المظاهر الاجتماعيّة الأخرى، الاحتفال بجني الكرز في فصل الربيع ويقول المؤلّف عن هذه الاحتفاليّة أنّها عبارة عن لقاء سنوي، إذ يخرج فيها سكان مدينة تلمسان للترفيه واستنشاق الهواء العليل والتّمتع بمباهج الطبيعة. ويقول أيضاً أنّ العائلات في المدينة تخرج برفقة مواكب موسيقية تُنشد وتُغني، ويُضيف أنّ هذه الاحتفاليّة تستمرّ إلى غاية نهاية جنى الكرز، لِيضيف قائلاً أنّ من الأماكن الت يقصدها سكان مدينة تلمسان للترفيه والتّنزه، منبع الوريط، وضفاف وادي المفروش، حيث تتوفر المياه وجمال الطبيعيّة يتّضح من خلال هذا أنّ سكّان تلمسان كانت علاقتهم بالطبيعة قويّة، وأنّ هذه الأخيرة كانت تحتل مكانة كبيرة في وجدان الموروث الشعبي التلمساني وهذا ما تدعمه النماذج الشعريّة التي استشهد بها المؤلف، لِشعراء يتغنون بالطبيعة وجمالها. وعليه يجب ألا نخفي مظاهر الترف والبذخ التي كانت تعيشها فئات وشرائح طبقة الخاصة من العثمانيين والكراغلة وحتى الحضر، والتي تعتبر من سِمات الحياة الاجتماعيّة، وفي مُقابل ذلك كانت العامّة من الناس تعاني الفقر والعوز، وهذا التفاوت الطبقي الحاد والصارخ الذي كان عليه مجتمع المدينة.

إثبات الملكية

قبل أن يبادر القاضي في إجراءات البيع بالمزاد العلني أو تقسيم التركات بين الورثة، يطلب من الحاضرين إثبات ملكية العقار موضوع البيع أو التقسيم من خلال عقد محرر لدى أحد القضاة وبشهادة جماعة من الشهود العدول، يثبتون فيه بشهادتهم ملكية الأشخاص المعنيين للمحل المذكور، وبعد ذلك يدمجه ضمن الميراث، ففي أول رمضان من عام 1217هـ/ 25ديسمبر 1802م استند القاضي على عقد مؤرخ بتاريخ أواخر ربيع الثاني 1204هـ/ يناير 1790 ليتأكد من ملكية المرحوم محمد بن المختار "النصف كاملا من غرس العباس المسمى ببورك"، وأنه تحصل عليه بالشراء، وبهذا أدخل ضمن الأملاك التي قسمها على ورثته (2316، صفحة 31)

لم يقتصر إثبات الملكية على العقارات فقط، بل تعداه إلى أمور أخرى ومنها الدواب مثلاً، فقد شهد جماعة من العلماء أهل الثقة بملكية الطالب محمد بن عبد الرحمن بن السيد الحاج اليبدري لبغل ذكر أتى به أبو مدين الزهراوي النسب حيث ورد في عقد الشهادة "...شهادة الجميع لله لا لغيره بأن في علمهم وصحة يقينهم أنهم يعرفوا البغل الذكر الذي أتى به أبي مدين الزهراوي النسب هو ملك لمالكه الطالب الأجل السيد محمد بن عبد الرحمن بن سيدي اليبدري معرفة تامة بحيث لا يلبس الأمر عليهم بغيره ولا يرتابون في معرفته ولا خرج عن ملكه لا ببيع ولا بشراء ولا بهبة ولا غير ذلك (2316، صفحة 16)

ظاهرة السرقة:

كانت السرقة من الظواهر الاجتماعية التي سادت في مجتمع تلمسان آنذاك كغيره من المجتمعات، وهو أمر ورد في عديد الوثائق التي أظهرتها سجلات المحاكم الشرعية نلمسه من خلال العقود القضائية التي تمحورت حول سرقة بعض المحاصيل الزراعية، أي أن السرقة انتشرت في أحواز تلمسان، غير أن هذا لا يعني انعدام السرقة في المدينة، لأن المخول بالنظر في قضايا الجنح كالسرقة والضرب وغيرها أو الجرائم كالقتل على مستوى المقاطعات – أو البايليكات- كان الباي باعتباره المسؤول الأول على الجهاز الأمني والقضائي نيابة عن الباشا، فكان ينظر في قضايا الجنح والجرائم ويصدر

حكمه فيها، ويساعده في ذلك عدد من الموظفين منهم قائد الدار، الحاكم، القايد، شيخ القبيلة وعدد من المرابطين، أما القضايا المرتبطة بالسرقة التي نظر فيها القاضي فهي تلك التي يتدخل فيها الحكماء من أجل الصلح وليس لفرض العقاب، فمثلاً تدخل جماعة من أهل تلمسان وبني ورنيد أمام القاضي الشيخ محمد المزاري لعقد صلح بين المدعو قدور والمدعو محمد ولد محمد الذي ناب عن إخوته في اتهام الطرف الأول بسرقة كمية من الزرع، وكان مضمون الصلح أن يدفع قدور ثلاثة تلاليس – وحدة وزن الحبوب - من الشعير، تليس يأخذه محمد وإخوته وتليسان للجامع – ربما للصدقة- مع إسقاط المطالبة ببقية الزرع، فرضي قدور بذلك "وإسقاط المخاصمة إسقاطا كليا (بوشنافي، 2008)

وفي قضية مماثلة اتهم السيد عبد القادر بن السيد محمد الأدغم الذي ناب عن نفسه وعن السيد الجيلاني بن هيبة المدعو محمد بن عبد الله بسرقة كميات –صيعان- من القمح بالمكان الموجود في جبل تاقمة –تقع حالياً بعين فزة - مستغلاً غيابه عن المكان، وكان ذلك أمام القاضي محمد بن علي بن محمد الهاشمي وجماعة من أهل العلم مثل السيد العربي بن عيسى والسيد الهاشمي ولكن المتهم "أنكر في ذلك إنكاراً كلياً ثم بعد الإنكار الكلي زعم أن السيد محمد بن عيسى هو الذي دل أناساً على القمح المذكور". توصل القاضي والحضور من الشهود إلى أن المدعى عليه لم يكن متيقناً في كلامه، وأنه كان يحاول التهرب من الإجابة بالنكران أولاً ثم بزعم أن آخرين هم من سرقوا القمح، وبذلك حكم القاضي إحضاره بالبينة أو أداء لليمين أو بإرجاع كمية القمح (2316، صفحة 43)

البيع والشراء:

يندرج البيع والشراء في إطار فقه المعاملات الذي أولته الشريعة الإسلامية أهمية خاصة، ويكون ببيع سلعة مقابل مبلغ مالي. ولتأكيد حقوق كل الأطراف كانت العملية تتم تحت مراقبة القاضي الذي يحرر عقداً لهذا الغرض، وبالتالي فإن هذا الصنف من العقود يمكننا من استخلاص عدد هام من الحقائق فيما يخص قضايا البيع والشراء، حيث تميزت بدّقة المعلومات الواردة فيها وشموليتها، والتي نحصرها فيما يلي

- التأكيد على ملكية البائع للعقار أو المالك موضوع البيع، فبدون ذلك لم يكن بإمكان القاضي إتمام الإجراءات.
- اسمي البائع والمشتري مع تبيان الانتماء الاجتماعي والحرفي لكل منهما.
- موقع العقار موضوع البيع مع ذكر حدوده بالتفصيل.
- الثمن وطريقة التسديد إن كانت دفعة واحدة أو بالتقسيط.
- حضور الوكلاء والشهود لتثبيت عملية البيع.
- عبارة الإبراء وتمليك المشتري للعقار بشهادة القاضي من خلال قبض البائع للمبلغ المتفق عليه إما دفعة واحدة أو بالتقسيط (بوشنافي، 2008).

صادفنا ثلاث نماذج من عقود البيع تخص تلمسان وكلها تتعلق ببيع أراض زراعية، فالحالة الأولى تتعلق ببيع الطاهر بن عيسى ل "البلاد-أرض زراعية- المسماة بدار المصرف المجاورة للطريق السلطانية..." للسيد قدور بن داهم، وقدر الثمن المتفق عليه باثنين وعشرين ريالا قيمة كل ريال أربعة وعشرين موزونة (2316، صفحة 12) أما الحالة الثانية

فتتعلق ببيع السيد يوسف بن قنيش لنصف من ملكية " جميع النصف على الإشاعة من الروض الشهير بروض قنيش" للفقيه السيد محمد بن العلامة السيد المختار بن مزيان، وذلك بثمن قدره أربعة وعشرين ريالاً قيمة كل ريال ست أواق (2316، صفحة 12) وفي الحالة الثالثة تمت عملية البيع بين امرأة ورجل، حيث باعت السيدة خديجة بنت سيدي محمد نصف بستان يطلق عليه بن عبد الرحيم بثمن قدره ثلاثة عشرة دورو (2316، صفحة 44).

الأمانة

كان كثير من أهل تلمسان يضعون أموالهم وممتلكاتهم لدى أشخاص أهل ثقة كأمانة يسترجعونها فيما بعد عند الحاجة، وقد يضع القاضي أموال صغار في السن كنوع من الحجر بأيدي شخص أمين لعدم قدرتهم على تحمل مسؤولية التصرف في أموالهم وممتلكاتهم، وذلك حتى يبلغ هؤلاء أشدهم ويصبحون قادرين على التصرف فيها، وفي هذا الإطار حضر السيد مختار بن مزيان أمام السيد القاضي لتسليم أمانة كانت موضوعة لديه لابن عمه الشاب محمد ولد المرحوم اليد العربي وتشمل مجوهرات من الذهب والفضة (2316، صفحة 2)

خاتمة:

إنّ ما أوردناه فيما تقدّم والذي لم يكفي في حال من الأحوال لبناء صورة وافيه عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في تلمسان إبّان العهد العثماني، ونظرًا لذلك ومن خلال المعلومة القليلة والشحيحة التي بين أيدينا، حيث قُمنا بعرضها وتحليلها وتمحيصها ونقدها وإعمال الرأي فيها والتي تمثلت في بعض الدّراسات وكذا الوثائق الأرشيفية بخاصة، وقفنا على ما يمكن أن نوجه به هذا المسعى إلى مجموعة من الاستنتاجات، ذات الدلائل الأصيلة والقرائن التاريخية الهامة أوردناها في النقاط التالية:

- أنّ الوثائق الأرشيفية لها أهمية كبيرة في الدراسات التاريخية في الفترة العثمانية، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن للدّارس الاستغناء عنها لأنها تقدّم لنا معلومات ومعطيات دقيقة هامّة ومفصّلة، فمن خلال اطلاعنا على هذه النماذج المتعلقة بتلمسان أمكننا أن نتوصل إلى مجموعة من الحقائق.

- أنّ التطوّرات التي مسّت المدينة مند النصف الثاني من القرن السادس عشر، من اضطرابات سياسية وعسكرية إلى التأثير بشكل سلبي على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلمسان ونواحيها.

- نقلت لنا مُختلف الوثائق الأرشيفية التي أوردناها مظاهر الحياة الاجتماعية من احتفالات وعادات وتقاليد وظواهر تميّز به المجتمع التلمساني عن بقية المجتمعات الأخرى في إيّالة الجزائر إبّان العهد العثماني، كما أوضحت وبيّنت لنا بعض النشاطات الاقتصادية من عملة وصناعات وأسواق.

الملاحق:

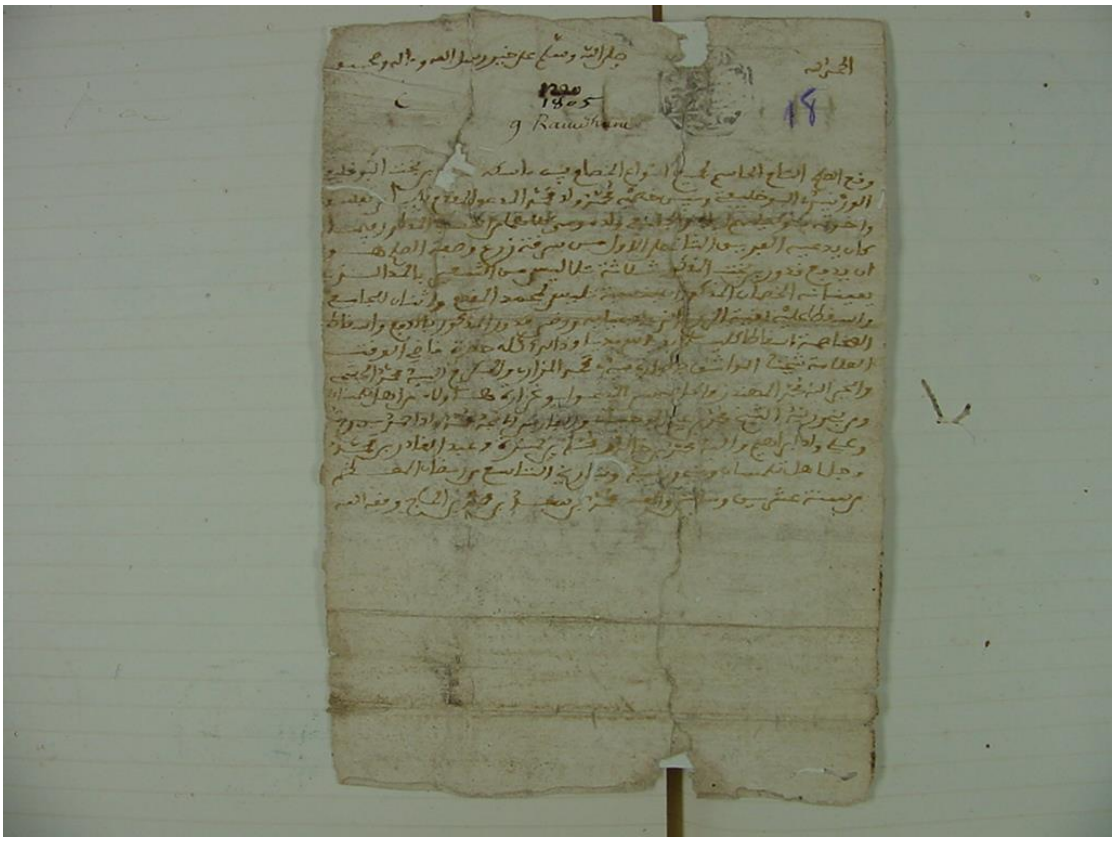

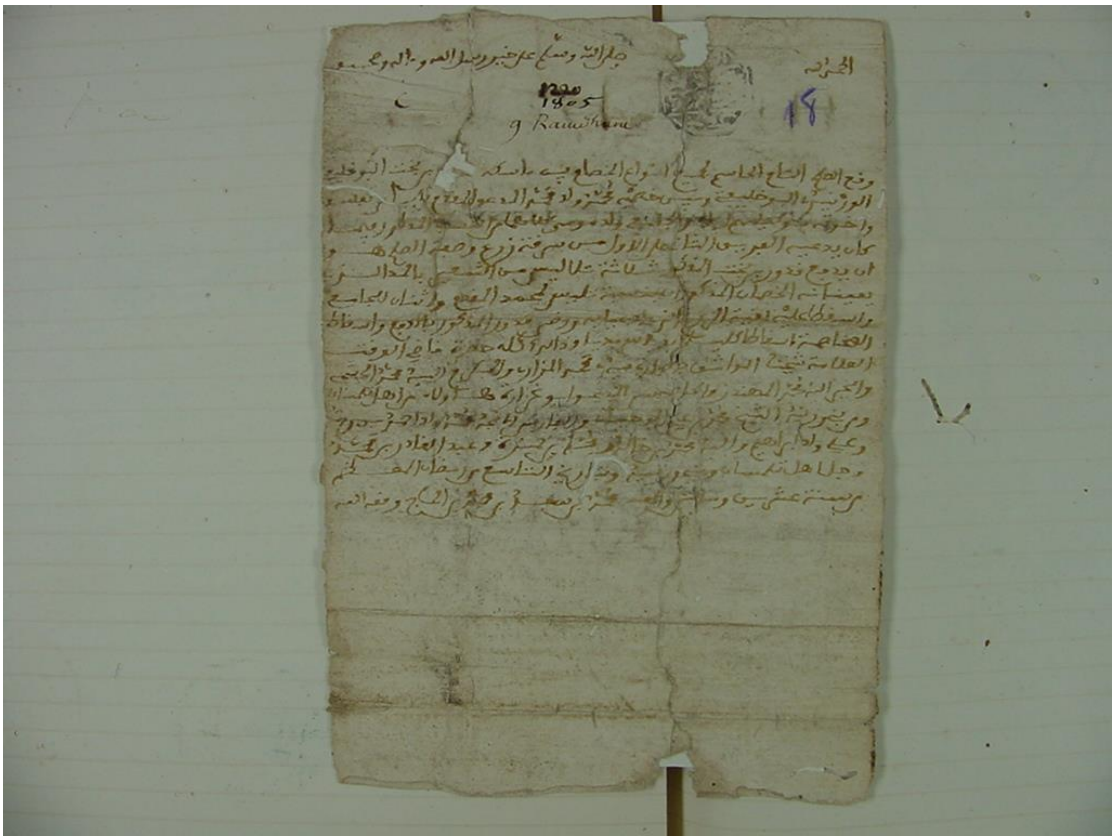

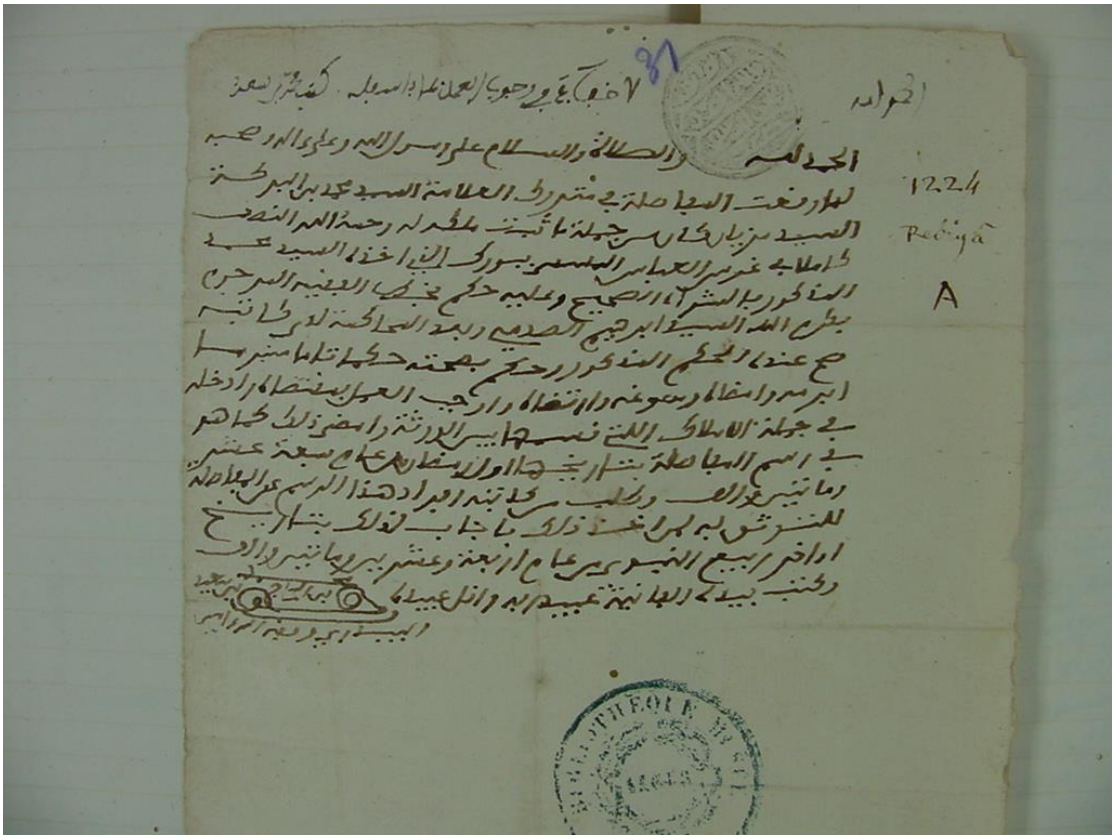

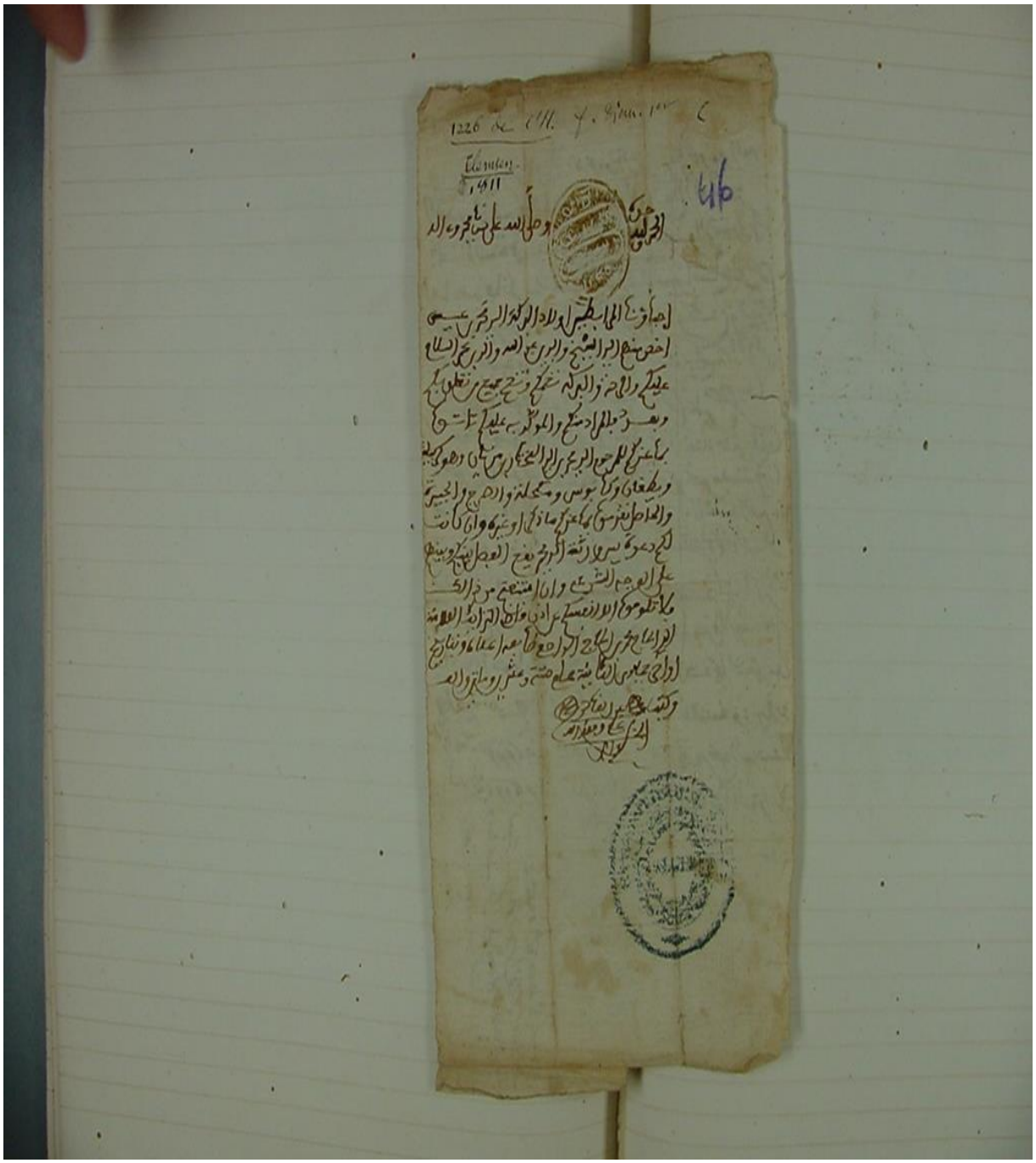

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

سورة النساء

أسماء، ل .(2015) .التحولات الثقافية والرمزية لمراسيم الزواج في الأسرة التلمسانية.

إسماعيل أحمد ياغي. (بلا تاريخ). الدولى العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث.

الضياف، أ. ب .(1979) .إتحاف أهل الزمان بأحبار ملوك تونس تونس وعهد الأمان .الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

سورة النساء.(.s.d) .

الوزان، ا .(.s.d) .وصف افريقيا.

بوشنافي، م .(2008) .القضاء والقضاة بالجزائر خلال العهد العثماني (10-13هـ/16-19م.

جميلة، م .(2018) .الأسزاق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات 1671-1830.

حساني، م .(2009) .تاريخ الدولة الزيانية .الجزائر: منشورات دار الحضارة.

حساني، م .(2009) .تاريخ الدولة الزيانية .الجزائر: دار الحضارة.

كربخال، م .(1989) .إفريقيا .الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

مجهول .(1943) .غزوات عروج وخير الدين .الجزائر: المطبعة الثعالبية.

مخطوطات المجموعة 2316. (بلا تاريخ). مخطوطات المكتبة الوطنية.

Mauroy. (1852). précise de lhistoire et du commerce de lafrique depuis les temps anciens jusqu aux temps moderne. Paris: Imprimerie de Duverger.

Mercier, G. (1928). recherche darchéologie musulmane a Honain.